مجلس الوزراء يبحث وسائل تسريع العمل على معالجة أزمة المحروقات وتكدس الشيقل بفعل إجراءات الاحتلال

- وجّه بالعمل على رفع كميات التوريد بالتزامن مع توفير السيولة النقدية (الكاش) اللازمة لضمان تلبية احتياجات السوق - وجّه بتشديد المراقبة على تدفق المحروقات وأوضاع محطات الوقود لضمان حصول المواطنين على احتياجاتهم الفعلية - صرف رواتب الموظفين خلال الأيام القليلة المقبلة وسيصدر بيان من وزارة المالية اليوم الأربعاء بالخصوص - تكليف لجنة مختصة بدراسة تهديدات البنوك الإسرائيلية بقطع العلاقة المصرفية على أن تقدم توصياتها خلال أسبوع - ناقش تقرير موسم الحج والإجراءات الإصلاحية التي جرى تطبيقها لأول مرة هذا العام - اعتمد توصيات الفريق الوطني بشأن التسوية في مناطق «ج» ومنها إعفاء المواطنين من نفقات التسوية في مناطق مستهدفة

رام الله- الحياة الجديدة- افتتح رئيس الوزراء جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية امس مُطلعًا أعضاء المجلس على الجهود التي بُذلت في الاجتماع الثاني «لمجموعة مانحي فلسطين» في بروكسل وما سبقها من تحضيرات على مدار أشهر، أثمرت الإعلان عن تعهدات دولية لدعم عمليات التعافي في قطاع غزة بحوالي مليار دولار.

وكان رئيس الوزراء قد ترأس الاجتماع إلى جانب مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون الشرق الأوسط دوبرافكا شويتسا، وشارك فيه ممثلون عن 65 دولة ومؤسسة دولية، وتضمن إلى جانب التعهدات المالية لتنفيذ برامج التعافي المبكر في قطاع غزة، متابعة التطورات السياسية وتصاعد جرائم المستوطنين والأوضاع الاقتصادية بما في ذلك المطالبة بالإفراج عن أموال الجمارك والضرائب الفلسطينية (المقاصة)، وفتح معابر غزة، وتعزيز عمليات الإغاثة والإعمار، والتأكيد على الدور المركزي لوكالة الغوث «الأونروا».

إلى ذلك، أدان مجلس الوزراء جرائم العنف التي ترتكبها عصابات المستوطنين الإرهابية بحق المواطنين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والتي كان آخرها الهجوم المسلح على قرية دير جرير شمال رام الله، والذي أسفر عن استشهاد مواطنين وإصابة عدد آخر ضمن موجة اعتداءات متصاعدة ما بين قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين وصلت خلال الأسبوع الماضي إلى 447 حالة اعتداء طالت المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، محذرًا من تصاعد هذه الاعتداءات في إطار سياسة ممنهجة تستهدف المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لوقفها ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما حذّر مجلس الوزراء من التدهور المتسارع للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة على مختلف المستويات، في ظل الارتفاع المستمر في أعداد الضحايا جراء الاستهدافات المتواصلة التي ينفذها الاحتلال، واستمرار خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار التي تجاوز عددها الآلاف، إلى جانب القيود المشددة على إدخال المساعدات الإنسانية ومنع سفر المرضى والجرحى لتلقي العلاج. وطالب المجلس الوسطاء والمجتمع الدولي بالتحرك العاجل لإلزام الاحتلال وقف عدوانه وخروقاته، وضمان التدفق الفوري والآمن للمساعدات الإنسانية، وتأمين إجلاء المرضى والجرحى للعلاج، وتوفير الحماية للمدنيين، والوفاء بالتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي سياق آخر، بحث مجلس الوزراء أزمة المحروقات الناجمة عن مجموعة من الأسباب المركبة، وأبرزها: نقص التوريد من المصدر، إلى جانب أزمة تكدس الشيقل بسبب إجراءات الاحتلال، فضلًا عن مبالغة البعض في التعبئة والتخزين. ووجّه مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول بتسريع الإجراءات العملية لمعالجة الأزمة، بما يشمل العمل على رفع كميات التوريد، بالتزامن مع عمل وزارة المالية بالتعاون مع سلطة النقد والبنوك على توفير السيولة النقدية (الكاش) اللازمة لتلبية احتياجات السوق. كما وجّه بتشديد المراقبة على تدفق المحروقات وأوضاع محطات الوقود، لضمان حصول المواطنين على احتياجاتهم الفعلية، وفق الإجراءات والضوابط التي تكفل السلامة العامة، وبما ينسجم مع تعليمات الدفاع المدني.

وفي السياق ذاته، تواصل جهات إنفاذ القانون متابعة أي مخالفات أو تجاوزات تتعلق بتطبيق القوانين الناظمة لشراء المحروقات وتوزيعها، بما يضمن إنفاذ القانون، وحماية المال العام، ومنع استغلال احتياجات المواطنين في ظل الظروف الصعبة.

وأكد المجلس استمرار الإعداد لفصل العمليات التجارية الخاصة بشراء المحروقات وتخزينها عبر شركة حكومية منفصلة عن هيئة البترول التي سيتركز اختصاصها على تنظيم القطاع، بما لا يؤثر في دور القطاع الخاص في عمليات التوزيع كما يجري حاليا.

وفي شأن ذي صلة، قدم وزير المالية والتخطيط إحاطة حول الوضع المالي في ظل استمرار الاحتلال في احتجاز أموال المقاصة بشكل كامل لأكثر من 15 شهرا، والجهود التي بذلتها وزارة المالية لتأمين صرف رواتب الموظفين العموميين، التي من المتوقع دفعها خلال عدة أيام، على أن تصدر وزارة المالية بيانها بالخصوص اليوم الأربعاء.

وفي ضوء مساعي الحكومة إلى معالجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، وبعد جملة من الخطوات التي جرى التفاهم عليها مع شركات التوريد لزيادة الكميات ومراجعة الدفعات وقوائم الأدوية والترتيبات المالية الأخرى، فقد أوضح وزير المالية أنه قد تم صرف ما يقارب 300 مليون شيقل لمستشفيات القطاع الخاص وشركات الأدوية منذ بداية العام، فيما سيتبعها دفعات مجدولة بحوالي 430 مليون شيقل حتى نهاية العام الحالي.

وفي شأن آخر، وفي ضوء التقرير المقدم من سلطة النقد عن وضع العلاقة المصرفية مع البنوك الإسرائيلية والتهديدات الأخيرة بوقف التعامل المصرفي مع البنوك الفلسطينية، ولأهمية التنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، فقد وجّه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة مختصة لدراسة تداعيات هذه التهديدات على الاقتصاد الفلسطيني، على أن تقدم توصياتها لمجلس الوزراء خلال أسبوع من تاريخه.

إلى ذلك، اعتمد المجلس توصيات الفريق الوطني لوضع تصور بشأن التسوية في مناطق «ج»، ومنها إعفاء المواطنين من نفقات التسوية في مناطق مستهدفة محددة ومنها ما هو داخل المستوطنات أو قريب منها، ومحاذٍ للجدار، وذلك لتثبيت ملكية المواطنين لها.

وفي شأن آخر، ناقش المجلس تقرير وزارة الأوقاف عن حوكمة ملف الحج، والإجراءات التي تم اتخاذها لأول مرة، ومنها اختيار كامل الحصص عبر القرعة بما فيها القرعة الاحتياطية للحالات الطارئة، وكذلك إتاحة المجال لتقييمات الحجاج وملاحظاتهم عبر التطبيق الإلكتروني الخاص بالحج، وكذلك التحديد المسبق لتفاصيل سكن الحجاج والفنادق قبل السفر، ومن ذلك إضافة خدمة «حاج بلا حقيبة»؛ للتسهيل على الحجاج عبر نقل الأمتعة بشكل منفصل، وإجراءات أخرى من بينها، التعاقد مع مراكز طبية سعودية لأول مرة لتقديم خدمات الرعاية الصحية لأكثر من 6 آلاف حاج.

تستخدم كغطاء عسكري لإضفاء شرعية على وقائع فرضها المستوطنون مسبقا

تصاعد غير مسبوق في توزيع أوامر وضع اليد لشق الطرق العسكرية على حساب الأراضي الفلسطينية

رام الله- الحياة الجديدة- رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تصاعدا ملحوظا في إصدار جيش الاحتلال أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية، إذ أصدر خلال الأسبوع الماضي وحده سبعة أوامر جديدة استهدفت ما مجموعه 89.514 دونم من أراضي المواطنين، وجميعها خُصصت لشق طرق أمنية جديدة أو استكمال مناطق عازلة تخدم المستعمرات والبؤر الاستعمارية في محافظات رام الله والقدس ونابلس، بأطوال إجمالية تقارب 17.6 كيلومتر.

وأوضحت الهيئة في بيان صدر عنها، امس، أن هذا النمط يكشف عن تحول واضح في استخدام أوامر وضع اليد، من إجراءات يدّعي الاحتلال أنها مؤقتة ومرتبطة باحتياجات عسكرية، إلى أداة ثابتة لتطوير البنية التحتية للمشروع الاستعماري. فالطرق المستهدفة تربط مستعمرات قائمة ببؤر استعمارية، وتؤمّن محاور حركة المستعمرين، وتوسع مناطق النفوذ الأمني حول المستعمرات، بما يرسخ وجودها ويهيئ لتوسعها المستقبلي.

وأكدت أن الاحتلال يستخدم الغطاء العسكري لإضفاء شرعية على وقائع فرضها المستعمرون مسبقاً، إذ تتحول المسارات التي شقها المستعمرون أو استخدموها بصورة غير قانونية إلى طرق عسكرية رسمية تتمتع بحماية جيش الاحتلال، بما يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم، وفرض قيود دائمة على استخدامها، وخلق مناطق عازلة جديدة حول المستعمرات.

وشملت الأوامر الصادرة الأمر العسكري رقم ت/26/111 الذي استهدف 16.577 دونم من أراضي بلدة دورا القرع شمال رام الله لاستكمال منطقة عازلة حول مستعمرة «بيت إيل»، والأمر رقم ت/26/42 الذي استهدف 12.256 دونم من أراضي بلدة قصرة لشق طريق يربط بين مستعمرة «مجداليم» وبؤرة «إيش كودش»، والأمر رقم ت/26/41 الذي استهدف 4.854 دونم من أراضي عين سينيا لشق طريق أمني حول مفترق عين سينيا، والأمر رقم ت/26/38 الذي استهدف 13.627 دونم من أراضي سلواد وعين يبرود ودورا القرع لإنشاء طريق أمني يصل من شارع (60) إلى حدود مستعمرة «بيت إيل»، والأمر رقم ت/26/31 الذي استهدف 32.596 دونم من أراضي رأس كركر وكفر نعمة وخربثا وبلعين لشق طريق أمني يصل بين بؤرة «سديه إفرايم» ومستعمرة «موديعين عيليت»، والأمر رقم ت/26/30 الذي استهدف 5.838 دونم من أراضي بلدة جبع شمال القدس لشق طريق أمني يربط شارع (437) بتفرع شارع (60)، إضافة إلى الأمر رقم ت/26/61 الذي استهدف 3.766 دونم من أراضي المزرعة الشرقية لشق طريق أمني متفرع عن شارع (60).

وبذلك بلغت المساحة الإجمالية المستهدفة 89.514 دونم خلال أسبوع واحد فقط.

ويأتي هذا التصعيد امتداداً للزيادة الكبيرة التي شهدتها أوامر وضع اليد خلال العام الجاري، والتي باتت تركز بصورة متزايدة على شق الطرق الأمنية باعتبارها إحدى أهم أدوات الضم الزاحف، وإعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية، وتعزيز التواصل الجغرافي بين المستعمرات والبؤر الاستعمارية، بما يفرض وقائع ميدانية جديدة يصعب التراجع عنها مستقبلاً.

ووثقت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في تقريرها النصفي لعام 2026 إصدار (40) أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية، استهدفت ما مجموعه (611) دونماً من أراضي المواطنين، ترتب عليها إنشاء (4) مناطق عازلة حول المستعمرات، وشق (16) طريقاً أمنياً، وإقامة (12) موقعاً عسكرياً، إلى جانب استخدامات عسكرية أخرى.